شهادة نشر

التاريخ النشر : 29 / 01 / 2020 رقم التسجيل: VR.33819.B

يفيدكم المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية الكائن مقره برلين / ألمانيا

بأن الباحثـــة د. حنان كوكوري مبلكة

لهـــا دراســـة بعنـــوان:

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات و الافاق)

منشورة في الكتاب الجماعي ـ جانفي 2020 ـ الموسوم بـــ :

أثـــر المتغيرات الاقليمية والدولية علـــى مستقبل مجلـس التعـاون الخليجـي

The impact of regional and International changes on the future of the Gulf Cooperation Council

المنشور من قبل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

سلمت لها هذه الشهادة لاستخدامها في حدود ما يسمح به القانون

رئيـس المـركـــز:

أ. عمـــــار شرعـــان

تنـــسيـــق و تحـــريـــر:

أ. أميرة أحمد حرزلـي ـ أ. محمد كريم جبار الخاقاني

المركز الديمقراطي العربي للدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين_ ألمانيا

أثر المتغيرات الاقليمية و الدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

مؤلف جماعي

تنسيق وتحرير:
أميرة حرزلي ومحمد جبار الخاقاني

رقم التسجيل : VR.3381.9.B

الطبعة الأولى : 2020

أثر المتغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية و السياسية

أثر المتغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

The Impact of regional and International changes on the future of the Gulf Cooperation Council

مؤلف جماعي

الطبعة الأولى 2020

رقم التسجيل: VR.33819.B

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية و السياسية

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

رئيس المركز الديمقراطي العربي:

أ. عـــمـار شـرعـان

رئـيـــس اللـجـــنة العلمـيـة:

أ. م .د سليـم كـاطع عـــلـي

أ. د. ستار جبار الجابـري	أ. م. د. عـلـــي فـــارس حـمـيـد
أ. م. د. عامر هاشم عواد	د. ســـامـــي الـــــوافـــــي
أ. م. د. اياد عبد الكريم مجيد	أ. م. د. مـــروان عـونـي كـــامـــل
أ. د. ابتسام محمد العامري	أ. م. د. ســـداد مـــولـــود ســـبـع
أ. م. د. اياد خازر المجالي	د. محمد الامير احمد عبد العزيز

تـنسـيق و تحـريـر

أ. أمـيـرة أحـمـد حـــرزلي	أ. محـمد كـريـم جـبـار الخـاقـانـي

المـــؤلـــفـــون:

أ. أميـرة أحمد حرزلي	أ. جاسـم محـمد حاتـم
أ. عـبـيـد الحلـــيـمي	د. حنان مباركة كركوري
د. إياد طارق عبد المجيد	د. هـــشـــام بـــولـنـــوار
أ. فـــايـــزة والـــــي	د. فـراس هاشـم عـبـاس
د. شـــنـــازبـن قـانـــة	د. آسـيـا لـعـــمـــراني

المـحـــاور

- مقدمة

المحور الأول: المكانة الجيوبوليتيكية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. المكانة الجيو- استراتيجية و الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة. أ. أميرة أحمد حرزلي

المحور الثاني : المتغيرات الاقليمية والدولية ومجلس التعاون الخليجي

1. استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي.

أ. عبيد الحليمي

2. البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي .

د. إياد طارق عبد المجيد

3. الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: اعادة توزيع للادوار ام تضارب للمصالح (2015-2019) . أ. فايزة والي

المحور الثالث: الدور السياسي و الإقتصادي و الأمني لمجلس التعاون الخليجي بعد 2003

1. دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي . (2010 - 2019)

د. شنازبن قانة

المحور الرابع : العلاقات الاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. العلاقات التركية ـ الخليجية بين الثوابت و المتغيرات.

أ. جاسم محمد حاتم

المحور الخامس: العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) . د. حنان كركوري مباركة

2. العلاقات الروسية . الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية منذ 2011 . أ. أميرة أحمد حرزلي

3. العلاقات الأوروبية – الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

د. هشام بولنوار

المحور السادس: دول مجلس التعاون الخليجي في الازمة الامريكية ـ الإيرانية

1. مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

المحور السابع: رؤية استشرافية لمستقبل مجلس التعاون الخليجي

1. الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك.

د. آسيا لعمراني

- الخاتمة

المـــقـــدمـــــة

" بعد مرور نحو 37 عاما على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تثبت المخاطر التي تهدد أمن و استقرار المنطقة ، و التحديات الاقتصادية التي تمر بها، أهمية التمسك بمسيرة المجلس المباركة وتعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة تلك المخاطر و التحديات ، وتلبية تطلعات مواطني دول المجلس في تحقيق المزيد من مكتسبات التكامل الخليجي "

من اعلان قمة الرياض للدورة التاسعة والثلاثون

مقدمة:

يحتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية كبيرة في تفاعلات العلاقات الاقليمية والدولية، وذلك لما تتمتع به دوله من ثروات طبيعية هائلة (النفط والغاز)، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي إذ تمثل منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث ونقطة إلتقاء طرق التجارة المختلفة, إذ تضم أهم المضايق المائية الدولية التي تتحكم بنقل النفط إلى الدول الصناعية, فضلاً عن القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لهذه المنطقة من حيث كثرة الجزر ذات الأهمية العسكرية التي تتحكم بمدخل الخليج وبخطوط الملاحة الدولية. وقد استغلتها القوى الدولية والإقليمية لإقامة قواعدها العسكرية والبحرية لتأمين مصالحها الحيوية ناهيك عن قربه من بؤر الصراعات الدولية والإقليمية، كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، مما جعل الخليج العربي ذا أهمية كبرى من خلال قربه من خطوط المواصلات البحرية العالمية، مما أدى إلى ارتباط أمن الخليج ارتباطاً وثيقاً بأمن القوى الخارجية التي ترى أن المحافظة على مصالحها في الخليج العربي هو امتداد لأمنها القومي.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت نهاية حقبة الحرب الباردة الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تحتلها دوله في هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها لأهم موارد الطاقة من النفط والغاز في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وقد مثل عام 2003 نقطة تحول جديدة في البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي، إذ أدت المتغيرات الاقليمية والدولية بالاحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه من تداعيات غير محسوبة إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتقويض ركائز الوضع الأمني الذي كان سائداً في المنطقة قبل ذلك العام. وبالتزامن مع الحرب في العراق وتصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني، حدثت العديد من التداعيات الخطيرة وعلى المستويات الامنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة، مما ادى الى حدوث تغير في المنظور الامني لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يؤشر ان دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت تواجه تحديات بعضها نابع من البيئتين الإقليمية والدولية فضلاً عن التحديات النابعة من البيئة الداخلية.

ومما يزيد من خطورة الأمر أن البحث عن الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات والاحداث الاقليمية والدولية أصبح يشكل معضلة حقيقية في هذه المنطقة الحساسة من العالم، في ظل استمرار غياب هيكل مستقر للأمن، وتعدد مصادر الاخطار والتهديدات، وتباين رؤى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بهذا الأمر، فضلاً عن تداخل قضايا الأمن في منطقة الخليج العربي.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة اهميتها من اعتبارات متعددة اهمها انه يعالج موضوعاً حيوياً وعلى قدر كبير من الاهمية، يتمثل في التعرف على مكانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه نظاماً اقليمياً فرعياً وبالخصائص التي تميزه من غيره من الأنظمة الاقليمية، هو أن دوله مجتمعة تعد من المناطق الغنية بالثروات الطاقوية والطبيعية، فضلاً عن أن موقعها الذي يعد من أهم المواقع الجيوبوليتيكية على خريطة العالم السياسية ويؤدي دوراً كبيراً في العلاقات الدولية. كما انها تكشف عن الادوار التي مارستها القوى العالمية والاقليمية التي تحاول السيطرة عليها؛ لانها تعد منطقة مصالح حيوية عالمياً وذات قيمة استراتيجية كبيرة للقوة التي تسيطر عليها.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في إدراك دول مجلس التعاون الخليجي لطبيعة التحولات والمتغيرات في البيئتين الاقليمية والدولية وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني ضرورة تنويع خيارات تلك الدول لتحقيق الامن بمفهومه الخليجي. وهنا تحاول الإشكالية إثارة جملة من التساؤلات منها: ما هي طبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية التي اتسمت بها المنطقة؟ وما هي انعكاساتها المحتملة على مجلس التعاون الخليجية؟ وما هي رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للتهديدات والتحديات التي تواجهها دول المجلس؟، وما هي الخيارات المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق امنها الاقليمي؟.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان المتغيرات الاقليمية والدولية كان لها انعكاسات كبيرة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، انطلاقاً من ان امن دول المجلس يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمدى استقرار

الامن الاقليمي والدولي، إذ كلما تعرضت البيئة الاقليمية والدولية لعوامل عدم الاستقرار سوف ينعكس بالضرورة على امن واستقرار دول المجلس.

المحـور الخامـس:

العلاقـات الدولـية لـدول مجلس التعاون الخلـيـجي

علاقات الشراكة الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع دول العالم :

" أكد المجلس الأعلى على أهمية علاقات التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظومات الإقليمية والمنظمات الدولية، بما في ذلك ... الولايات المتحدة الأمريكية .... وروسيا، والاتحاد الأوروبي ...، وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة. ووجه المجلس الأعلى الأمانة العامة بسرعة استكمال تنفيذ خطط العمل المشترك وما تم الاتفاق عليه في مجموعات العمل واللجان المشتركة التي تم تشكيلها لهذا الغرض، بما يعزز المصالح التجارية والاستثمارية لدول المجلس وعلاقاتها مع تلك الدول والمنظمات " .

اقتباس من البيان الختامي لقمة الدورة التاسعة والثلاثون للمجلس الأعلى

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

The strategy of the relationship between America and Gulf Cooperation Council In the light of the international variables (Challenges and Prospects)

د. حنان كركوري مباركة ، تخصص قانون الأعمال

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

karkouri.hanane39@gmail.com

الملخص:

تتميز العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي بأنها علاقة ذات طابع استراتيجي تقوم على تحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين عن طريق مواجهة العديد من التحديات وتحقيق آفاق مستقبلية تعزز هذه الروابط في ظل المتغيرات الدولية؛ حيث تجلت هذه الإستراتيجية في التركيز على النبذة التاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بتسليط الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها محور الدراسة بالإضافة إلى تحديد المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بينهما هذا من جهة، ومن جهة أخرى ثم تسليط الضوء على دراسة الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية والتي لا تتحدد إلا عن طريق البحث في مرتكزاتها القائمة على عدة ثوابت ومتغيرات وانعكاساتها على المستويين الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، العلاقة الثنائية، أمريكا، دول مجلس التعاون الخليجي، النبذة التاريخية، التحديات، الآفاق المستقبلية.

Summary:

The relationship between America and the GCC as a more strategic relationship based on common interests between the two parties through the many challenges and future prospects enhance these linkages in the light of the international variables; this strategy is reflected in the emphasis on the Historical profile of the diplomatic relations between America and the Cooperation Council for the Arab states of the Gulf by highlighting the geo-strategic importance of the Arab Gulf States, as a focus of study, as well as to identify the strategic interests that govern the relationship between them on the one hand, and, on the other hand, shed light on the study of the future prospects of enhancing relations between the US and the Gulf countries, which are not determined only by searching in the Ummah based on several constants and variables, and the repercussions on the Regional and international levels.

Keywords: *The Strategy, The bilateral relationship, America, The bilateral relationship, The Gulf Cooperation Council, Historical Overview, The challenges, The prospects for the future.*

مقدمة:

لقد عرفت الساحة الدولية العديد من المتغيرات التي نتج عنها اختلال في التوازن بين القوى العالمية وانتقالها من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، فظهرت العديد من القوى الصاعدة ومن أبرزها مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أثبتت مكانتها بالدور البارز الذي لعبته على المستويين الإقليمي والدولي في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وذلك بفضل موقعها الحيوي والاستراتيجي باعتبارها نقطة إلتقاء بين القارات الثلاث فضلا عن ثرواتها الطبيعية المتمثلة في الغاز الطبيعي والنفط، مما أدى إلى اهتمام السياسة الأمريكية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوطيد علاقتها به على كافة الأصعدة.

وعلى المستوى الإقليمي لو تتبعنا التاريخ سنجد منذ زمن ليس بالقريب قد حدثت العديد من التجارب والتحديات والمواقف كحرب 06 أكتوبر والتهديد الإيراني ومختلف القضايا في مقدمتها قضية العرب الأولى "القضية الفلسطينية"، بالإضافة إلى التحديات الأخيرة المتمثلة في الإرهاب ومطالب التغيير كما هو الحال في ثورات الربيع العربي، حيث أنّ هذه التجارب انعكست على المنظومة الخليجية في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بصفة خاصة باعتبارها تتمتع بالتقارب السياسي والتاريخ المشترك وتقارب المواقف والمصالح وردود الأفعال تجاه هذه القضايا.

فكان لصناع القرار بالمنطقة الخليجية تحديد أولويات إستراتيجية وأمنية لمكافحة مختلف التهديدات التي تواجهها عن طريق تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع غيرها من الدول القوية وبالتحديد أمريكا، وهذا بالتأكيد يرجع إلى طبيعة العلاقات الإستراتيجية بينهما إذ لا شك في أن سياسة أمريكا تجاه دول الخليج مختلفة عن سياساتها مع باقي دول المنطقة، وإذا تمكنا من تحليل التحالف الإستراتيجي بين أمريكا ودول الخليج بشكل صحيح فهذا سيجعلنا نفهم دور الخليج في النظام الجديد في المنطقة بشكل أفضل بحكم العلاقة الطويلة بينهما، بالإضافة إلى تطور مستوى هذه العلاقات باستمرار، فقد اكتسبت هذه العلاقة بين الطرفين هوية خاصة.

ومنه استمدت هذه الورقة البحثية أهميتها العلمية والعملية من خلال وصف هذه العلاقة الإستراتيجية ذات الطابع الثنائي في ظل المتغيرات الدولية، حيث تعتبر العلاقات الأمريكية- الخليجية علاقة طويلة الأمد امتدت جذورها عبر التاريخ، فلم تكن وليدة تطورات أو أحداث سياسية لحظيّة بل استندت على مصالح إستراتيجية مشتركة تحكم العلاقة بين الطرفين في المجالات العسكرية والاقتصادية والأمنية وغيرها، أما فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية لعلاقة التعاون الأمريكية- الخليجية لابد وأن ترتبط بالنوايا الأمريكية بشأن منطقة الشرق الأوسط عموماً ودول مجلس الخليج على وجه التحديد، بمراعاة أمنها وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة من هذه الدول التي تؤيد مبدأ مقدّس وهو "احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية"، فضلا عن مراعاة مصالحها الإستراتيجية التي تهدف إلى تقوية وتعزيز أواصر هذه التحالفات مستقبلا، وتحقيق الأهداف ومواجهة مختلف التهديدات، وعليه فإن التعاون المشترك بين أمريكا ودول الخليج يعدّ أيضاً صمام الأمان لهذه الدول من كل الأخطار المحدقة بها سواء الإقليمية منها أو الدولية.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والقائمة على مبدأ تبادل المصالح الإستراتيجية، حيث اكتسبت هذه العلاقة الثنائية بين الطرفين مستوى خاص من التقارب الذي يعز نظيره بين دول الشرق الأوسط بفضل المدة الطويلة والمستوى المتطور من العلاقات المتبادلة بين الطرفين، وتساهم الدراسة في فهم أسس العلاقات الأمريكية وكيفية تطورها فضلا عن آفاق تعزيزها مستقبلا كما تفيد في استشراف النظام الجديد في المنطقة، فقد رأينا في الفترة الأخيرة أن دول الخليج شغلت حيزا أكبر من الاهتمام وذاع صيتها في السياسة الدولية.

فهذه الدول التي عرفت بكونها مراكز بترولية تحاول أن تلعب دورا في تشكيل النظام الجديد في المنطقة، ففي حين تداوم القوى العالمية على حفظ دورها كصانعة للقرار في المنطقة، تحاول القوى المحلية في المنطقة ولاسيما الدول الصغيرة نسبيا -كدول الخليج- أن تحول هذه الفترة العصيبة لصالحها في أقصى الحدود الممكنة وهذه المساعي وإن كان لها نواحٍ إيجابية من حيث توفير فرص جديدة، فإنها في الوقت نفسه تسبب كثيرا من المشاكل الأمنية.

فكان لصناع القرار بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحديد أولويات أمنية لمكافحة التهديدات التي تواجهها في ظل المتغيرات الدولية، وسواء كانت هذه التهديدات قصيرة الأمد منها أو المتوسطة أو البعيدة، والتي تؤثر على الأهداف

الإستراتيجية والسياسة الأمنية والخارجية لها وهكذا فإن القوى المحلية على المستوى الإقليمي تحدد سياساتها الخارجية وفق أولوياتها الأمنية وأهدافها السياسية.

ومن خلال ما سبق فإن الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تتجلى في تحديد إستراتيجية العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية والتركيز على مركزاتها في جميع المجالات التنموية والأمنية، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة المتمثلة في: فيما تتمثل نقطة تحول العلاقة الأمريكية –الخليجية في ظل المتغيرات الدولية؟ وما هي آفاق تطوير هذه العلاقة الثنائية؟

وللإجابة على الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تم الاعتماد على المنهج المركب؛ بداية بالمنهج التحليلي بتحليل ووصف ثوابت ومتغيرات العلاقات الإستراتيجية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل التطورات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن تحليل الأحداث التي ساهمت في نشأة وتطور هذه العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين وأهم التحديات التي واجهتها من أجل استمرارية هذا التحالف مستقبلا، وكذا المنهج التاريخي الذي اعتمد بالدرجة الأولى على أهم المراحل التي شهدها تطور علاقة أمريكا مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد ركزنا في دراستنا لموضوع إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)، على محورين أساسين وهما على التوالي؛ حيث يتمثل الأول في التركيز على النبذة التاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بتسليط الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها محور الدراسة بالإضافة إلى تحديد المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين ركز المحور الثاني على دراسة الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية والتي لا تتحدد إلا عن طريق البحث في مرتكزات العلاقة الثنائية (الأمريكية –الخليجية) وانعكاساتها على المستويين الإقليمي والدولي، ثم تطوير هذه الروابط بدراسة آفاق تعزيز العلاقات الأمريكية –الخليجية.

المحور الأول: نبذة تاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي

إن التركيز على النبذة التاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يتأتى إلا عن طريق تسليط الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها محور الدراسة من خلال تحديد موقعها الجغرافي في خارطة الشرق الأوسط فضلا عن التركيز على مصادر الطاقة باعتبارها من أبرز السمات التي تميز منطقة الخليج وتعزز أهميتها في القطاع الاقتصادي وتحقيق استقرارها السياسي (أولا).

بالإضافة إلى تحديد المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة مراحل اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية ثم التطرق إلى تحديد مضامين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية (ثانيا)، وهو ما سيتم التفصيل فيه في النقاط الموالية:

أولا: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي

إن العناصر التي شكلت الوضع الجيواستراتيجي للخليج العربي تدفعنا لتناول الوضع السياسي لدول الخليج العربي ممثلا في مجلس التعاون الخليجي، فالأنظمة السياسية الخليجية تتشابه كثيرا في عوامل قيامها ونظام الحكم فيها، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد هو محرك السياسة والقانون وبفعل المتغيرات السياسية المتتالية فإن الخليج العربي أصبح عبارة عن إمارات واقعة على ضفافه.

لذلك أصبحت هذه التكتلات توجهات السياسة الخارجية لدول المنطقة، ولعل ذلك ما أدى إلى تشكيل العديد من الاتحادات الدولية، كمجلس التعاون الخليجي الذي تأسس بدءا بفكرة التكتل الاقتصادي منذ 1981[1]، وذلك في ضوء الاتفاقية الاقتصادية المشتركة التي نصت على إنشاء منطقة للتجارة الحرة وصولا إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003 وقد استكمال هذا الإجراء بإعلان السوق المشتركة اعتبارا من جانفي 2008 تنفيذا لتوصيات لقاء ملوك ورؤساء

[1] - زروق جمال الدين، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، صندوق النقد العربي، الإمارات 2011، ص 06.

دول المجلس في الدوحة نهاية 2007 [1]، وتمتاز دول المجلس بالتشابه الكبير من ناحية الثروات والطبيعة الجغرافية الصحراوية وتتشابه كذلك بتعرضها للضغوط الدولية بهدف الاستحواذ على ثرواتها والمتمثلة على وجه الخصوص في مصادر الطاقة.

ويقصد بدول الخليج العربي، بالدول الأكثر ثراء من خلال الموقع الاستراتيجي التي تتمتع به والذي يعني تفاعل العناصر المادية والمعنوية في تشكيل الدول أو المنطقة بصفة عامة في محيطها الإقليمي أو الدولي، حيث أن مصطلح الخليج استعملها العرب والأوروبيون كاصطلاح محايد للإشارة إلى جزء من العالم، فضلا عن الإشارة إلى كيان سياسي أو مجموعة من الناس، بل وصل الأمر إلى استعمالها للتعبير عن وجهة نظر معينة أو طريقة محددة للتفكير، وبالنسبة إلى الدول الأوروبية فإنها تعني مجموعة الدول التي تزود الغرب أو العالم الحر كما يطلق عليه، باحتياجاته البترولية، كما يعني مصطلح الخليج أيضا مجموعة الدول الامبريالية[2]،

والحديث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي يرتبط بعنصر موقعها الجغرافي الذي يبدو كذراع يمتد في اليابس شمالا بالشرق وكأنه يسعى ليتصل بالبحر الأبيض المتوسط أو حتى ليقترب منه، كما هو الحال في البحر الأحمر ولكنه لا يتصل به بصفة مباشرة، فضلا عن الأهمية الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي مما جعلها منطقة ذات بعد وأهمية محورية على المستوى الدولي فقد اهتمت السياسية الأمريكية في مخططاتها الإستراتجية وتحالفاتها بمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها مكسبا يحقق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية.

1. الموقع الجغرافي للخليج العربي:

تعتبر منطقة دول الخليج العربي من بين المسطحات المائية التجارية النشطة، إذ تطل هذه المنطقة على عدة دول، وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي "239000 كلم^2"، وتتراوح أبعادها ما بين "1000 كلم" من أقصى الطرف الشمالي حتى مضيق هرمز، ويصل عرضها في أقصى أجزائه اتساعا إلى حوالي "300 كلم"، وترتبط بخليج عمان عن طريق مضيق

[1] - انظر: زروق جمال الدين، المرجع نفسه، ص 08.

[2] - بولوك جون، ترجمة دهام موسى، الخليج، مكتبة مؤمن قريش، ط 1، لندن 1988، ص 01.

هرمز الذي لا يتعدى عرضه "10 كلم[1]"، ومنه تقع منطقة الخليج العربي بين إيران شرقا وشبه الجزيرة العربية غربا، والعراق شمالا ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا وتمتد على مسافة تقارب "1300 كلم" من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب بمساحة إجمالية تقدر بحوالي "149000 كلم".

ويقع الخليج بين دائرتي عرض 24 و31 درجة شمالا، وبين خطي طول 48 و56 درجة شرقا، وتطل على سواحله سبعة "07" بلدان عربية وهي على التوالي؛ العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان وقطر، بينما تطل إيران على ساحله الشرقي، حيث تتفاوت هذه الدول من حيث طول سواحلها على منطقة دول الخليج العربي حيث تمتلك إيران أطول ساحل يقدر بنسبة 36 % من إجمالي سواحل المنطقة وفي المقابل تمتلك العراق أقل حصة بين هذه الدول وتقدر بنسبة 0.4 % من إجمالي سواحل الخليج العربي.[2]

ونلاحظ جليا من خلال الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي أنها تقع في مركز العالم وهو ما دفع بالقوى العالمية الكبرى قديما وحديثا تهتم بهذه المنطقة، والتي قامت على شواطئها قديما حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية وحضارة أخرى مقربة منه هي الحضارة الهندية حيث كان لهذه المنطقة الدور البارز في ربط هذه الحضارات المتقاربة ببعضها البعض، وكذلك ربطها بحضارة الصين وروما وقرطاجة، ثم ربطها جميعا بالحضارة العربية الإسلامية التي ولدت بظهور الإسلام ونشأت وترعرعت بين أحضان أركانه وشرائحه.[3]

وينقسم الخليج العربي إلى ثلاث مناطق جغرافية حيث تنفرد كل منطقة من هذه المناطق بمجموعة من الخصائص الجغرافية متمثلة في السلاسل الجبلية والسواحل والسهول والجزر وغيرها من المميزات الخاصة، حيث تضم المنطقة الشرقية الساحل الذي تطل عليه إيران، في حين أن المنطقة الغربية تقع عليها دول مجلس التعاون الخليجي، أما المنطقة الشمالية فتضم العراق ويبلغ طول سواحله "58 كلم"، وتأكيدا لأهمية دور الخليج العربي فإن دورها الإقليمي لا يقتصر على الدول الواقعة في الدائرة العربية فقط، بل تعتبر أيضا مركزا لخمس دوائر جغرافية مترابطة ومتصلة

[1] - الغنيم عبد الله يوسف، منافذ العراق البحرية، ط 1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994، ص 27.

[2] - المرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ص 27.

[3] - انظر: سعودي محمد عبد الغني، الخليج بين مستويات الوحدة وصراع القوى الأعظم –دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دارت الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، جامعة الكويت، تشرين الأول 1979، ص 13 وما يليها.

ببعضها البعض وهي دائرة المحيط الهندي، ودائرة جنوب غرب آسيا، ودائرة شبه الجزيرة العربية، ودائرة المشرق العربي، ودائرة الشرق الأوسط بمعناه الواسع والمتضمن تركيا وباكستان وأفغانستان وغيرها من الدول العديدة[1].

وتتصف منطقة الخليج العربي باعتبارها منفذا آمنا للحضارات بين الدوائر الجغرافية الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالنقل والملاحة نظرا لخولها من العقبات الملاحية حيث أطلق عليها مسمى "قلب الشرق الأوسط الجغرافي"، حيث يعتبر مضيق هرمز المنفذ الرئيسي الذي يربط بين مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عمان ثم بالعالم وترجع أهمية مضيق هرمز القناة الرئيسية الطبيعية إذ أن 90 % من نفط الدول الخليجية يمر من خلاله وذلك بمعدل أربع "04" مليون طن يوميا، وهو ما يقدر بنسبة 62 % من إمدادات العالم النفطية، وبواقع 90 % من احتياجات اليابان، و70 % من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي، و50 % من الاستهلاك الأمريكي[2].

وعليه يعتبر المنفذ إلى الخليج العربي عبر مضيق هرمز مهم لأمريكا حيث يسمح لها ذلك بالتواجد العسكري عن طريق نشر قوتها في حدود منطقة دول الخليج العربي عن طريق الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، وهذا الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة مجموعات حاملات الطائرات على شن هجمات جوية بالطائرات وبصواريخ كروز ضد كل تهديد على أمن الطرفين، بالإضافة إلى القدرة على التعزيز السريع وإعادة تموين القوات الأمريكية عن طريق الجسور البحرية، وهذا الأمر يعتبر من بين السمات التي تميز منطقة دول الخليج العربي مما جعلها محل اهتمام لدى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الساحة الدولية والتي تسعى إلى تحقيق مصالح أمنية مشتركة مع دول الخليج العربي.

2. دور مصادر الطاقة في تعزيز الأهمية الاقتصادية للخليج العربي:

إن أبرز السمات التي تميز منطقة الخليج العربي هي توفرها على مخزون هائل من مصادر الطاقة المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي، وعليه يعتبر كل من النفط والغاز الطبيعي من أضخم مصادر العائدات المحلية لدول المنطقة وهو الأمر الذي ينعكس بصفة ايجابية في تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخه على المستويين الوطني والدولي.

[1] - انظر: تنيّره بكر مصباح، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 46، جامعة الكويت، نيسان 1986، ص 57.

[2] - مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية" أمن الخليج، الواقع، التحديات، آفاق المستقبل"، سلسلة دراسات، أفريل 2005، ص 06.

حيث تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي في منحها امتيازات على المستوى العالمي فإلى جانب تمتعها بموقع جغرافي واستراتيجي وجيوسياسي حيوي، باعتبارها نواة الإنتاج لمادة النفط على المستوى العالمي والذي تعتمد عليه العديد من القوى الكبرى كأروبا واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وعليه فإن تعرض النفط باعتباره مصدر حيوي لأي نوع من التهديدات في هذه المنطقة يترتب عليه بصفة مباشرة تهديد مصالح الدول الغربية.

كما يعتمد اقتصاد هذه الدول الصناعية بالدرجة الأولى على توفر المنتجات النفطية وبأسعار معقولة وتنافسية ويتصف هذا بأهمية حاسمة ومطلقة بالنسبة إلى الأداء الصحي للاقتصاد الأمريكي والعالمي، وبالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن أمريكا في عام 2003 كانت تستهلك نحو 2.8 مليون برميل يوميا من منطقة الخليج العربي[1]، وعليه فإن الترابط الثنائي العميق بين سلامة الاقتصاد الأمريكي وسلامة الاقتصاد العالمي الكلي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفر النفط في منطقة الخليج العربي باعتبار هذه الأخيرة تمتلك أكبر احتياطي لمادة النفط في العالم.

وفي عام 2016 فإن حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية باعتبارها أحد أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتوي على أكبر حقول النفط في بين الأعضاء وفي العالم ككل، قد بلغ 38 مليار دولار ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الأولى بين الدول المصدرة للسعودية والثانية بين الدول المستوردة من السعودية، والأخيرة هي الأهم كدولة مصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة وقد بلغ 02 مليون برميل يوميا، بنسبة 13% من احتياجات الولايات المتحدة من النفط السعودي، وتمتلك السعودية 116 مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية. علما بأن الاحتياطات النقدية السعودية تبلغ 576 مليار دولار، وحجم صندوق الاستثمارات العامة 183 مليار دولار ، وفي الطاقة تضمنت الاتفاقية بين البلدين 16 اتفاقية "شركة أرامكوا" من السعودية مع 11 شركة أمريكية، والاستثمارات 50 مليار دولار دعم فرص النمو والقيمة المضافة في مجال الطاقة المشتركة[2].

---

[1] -U S Department of Energy, Information Administration, international Energy Outlook 2004 "Washington, DS; GPO,2004", P30-40.

[2] - الزبدي مفيد، العلاقات السعودية الأمريكية بين الشراكة والتأزم، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد مزدوج 72-73، جامعة بغداد، العراق 2018، ص 58.

ومن خلال المعطيات السابقة الذكر نلاحظ أن نفط منطقة الخليج العربي يعتبر رهان ومكسب مهم للدول ذات النشاط الاقتصادي والإنتاجي الضخم وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن نفط الخليج لم يكن مهم لها في فترة ما بعد الحرب الباردة فقط وإنما كان ذات أهمية منذ عقود ماضية سعت من خلاله الولايات المتحدة على توسيع نفوذها في المنطقة وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية والإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي لضمان تدفق النفط بأسعار منخفضة باعتبار نفط الخليج مصلحة إستراتيجية عليا بالنسبة لها.

إضافة إلى الأهمية الاقتصادية وتوفر مصادر الطاقة المتمثلة في مادتي النفط والغاز الطبيعي تعتبر دول منطقة الخليج العربي أيضا من أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم إذ تعتبر مستهلك أساسي لمصانع الأسلحة الأمريكية وعقد مثل هذه الصفقات ينعكس إيجابا على الطرفين؛ فمن جهة تتزود دول الخليج بمختلف الأسلحة المتطورة والصواريخ للدفاع عن أمنها، وفي من المقابل يتطور الاقتصاد الأمريكي من خلال إبرام الصفقات التجارية والعسكرية المتمثلة في تزويد هذه الدول بالسلاح[1].

ثانيا: المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي

ستتم دراسة المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال البحث في مراحل اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية عبر الفترات الزمنية المتعاقبة منذ بداية الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج إلى غاية يومنا هذا، ثم التطرق إلى تحديد مضامين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها.

1. مراحل اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية:

لقد مرّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل، وبادئ ذي بدء نشير إلى أهمية تحديد المصطلح الأمني، هذا المصطلح المطاطي الذي يتضمن أبعادا عديدة متكاملة أو متباعدة للأمن

[1] - انظر: الحمد جواد، أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1997، ص 166 وما يليها.

لذلك فإننا لن نبحث في هذه الأبعاد ويكفي أن نشير إلى عجز مدرسة الأمن المعتمدة على القوة بمعناها العسكري لتحقيق الأمن دون الدخول في تفصيلات الأمن السياسي الداخلي والخارجي والأمن الجماعي القومي والإقليمي والمجتمعي.

ويمكن تعريف الأمن بأنه "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعي، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في عين الاعتبار الاحتياجات الأمنية والوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية"[1].

وبمقاربة أوضاع دول مجلس التعاون الخليجي نجد أن أمنها كان محل اهتمام أمريكا في إطار تحقيق مختلف مصالحها الإستراتيجية، ففي بداية سبعينيات القرن العشرين لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية محددة تجاه منطقة الخليج العربي، بل كانت تمتلك مجموعة من السياسات التي تتعامل بها مع كل المنطقة بصفة منفردة وذلك بهدف تامين مصالحها النفطية والصفقات الاقتصادية والتجارية.

وفي عام 1968 أعلنت بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من منطقة دول الخليج العربي المحتلة، فقام وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز بزيارة لندن في الفترة الممتدة بين 11 و13 تموز عام 1971 وإقناع المسؤولين البريطانيين بالبقاء في منطقة الخليج العربي إلا أن محاولاته باءت بالفشل وأيد المسؤولين فكرة الانسحاب[2]، وقد حصلت معظم دول الخليج العربي على الاستقلال وذلك بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة مباشرة في عام 1971، حيث يعتبر الانسحاب البريطاني من منطقة دول الخليج العربي بمثابة ضعف في الإستراتيجية البريطانية فضلا عن تهديده للمصالح الأمريكية في المنطقة نظرا لعدم وجود دعم لها في مواجهة الاتحاد السوفيتي، فضلا عن أنه سوف يمهد لسقوط الأنظمة المحافظة في المنطقة تحت سيطرة القوى المحلية الراديكالية، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق مناخ ثوري يهدد المصالح الأمريكية والغربية معا[3].

---

[1] - الكيلاني هيثم، مفهوم الأمن القومي العربي، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الدار البيضاء- المغرب، جانفي 1996، ص 71.

[2] - Hussein Sirriyeh, US. Policy in the Gulf 1968-1977, after math of British withdrawal, London, 1984, p 45-47.

[3] - انظر: كوبال روبرت، ترجمة خليل علي مراد، سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي (الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة، الاحتواء)، السلسلة الخاصة 67، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة 1983، ص 77.

وقد أسفر الانسحاب البريطاني من منطقة دول الخليج العربي عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من القوى العالمية الكبرى وفي هذا الصدد قام مجلس الأمن القومي الأمريكي بدراسة نتج عنها مضاعفة الوجود الدبلوماسي الأمريكي في منطقة الخليج وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤكد شراكتها مع الدول المطلة على ساحل الخليج العربي لاسيما السعودية وإيران، وفي هذا الشأن صرح زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي مايك مانسفيلد "Micke Mansfield" حول الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي قائلا "أنا آسف لشعور البريطانيين أنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة لأنه سيتطلب منا أن نملا هذا الفراغ، ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال أو الموارد له، ولكن لا مناص من التحرك حتى لا يحدث فراغ يحاول الاتحاد السوفيتي أن يملاه"[1].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخ وجودها من خلال اعتماد سياسة بناء العلاقات مع دول الخليج العربي نظرا لتمتع هذه الدول بمخزون نفطي هائل له تأثير في موازين العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إلا أن النفط في منطقة الخليج له شأن سياسي أكثر منه اقتصادي لأنه يؤثر على العوامل السياسية في العلاقة بين هذه الدول فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التحالف ولعبت دور شرطي الخليج في فرض وجودها والحفاظ على مصالحها في مجالات الأمن والتنمية وتشجيع علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي.

كما عبر بعض القادة الأمريكيين عن أهمية النفط في منطقة الخليج، إذ صرح مستشار الأمن القومي السابق "زبغنيو بريزينكسي" قائلا: "إن منطقة الخليج بما تملكه من ثروات نفطية حيوية لبقاء الغرب تقع في صلب اهتمامات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي ككل"، وفي شهر شباط 1979 صرح وزير الدفاع "جيمي كارتر" قائلا: إن حماية تدفق النفط من الشرق الأوسط هو بوضوح جزء من مصلحتنا الحيوية ولحماية تلك المصالح الحيوية سنتخذ أي إجراء مناسب بما في ذلك استعمال القوة العسكرية".

وفي أيلول من عام 1980 صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا "هارولد سوندرز" قائلا: "لقد ازدادت مصالحنا اتساعا حيث أننا ومع الدول الديموقراطية الصناعية نعتمد على نفط الخليج وقد اتسعت علاقاتنا التجارية والثقافية مع هذه الدول التي بدأت تلعب دورا مهما في الشؤون الإقليمية والدولية"[2].

[1] - الحمد جواد، المرجع السابق، ص 45.

[2] - انظر: هارولد براون، حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، السلسلة الخاصة رقم 70، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، ص 36.

ومن خلال الآراء المختلفة التي أبداها القادة الأمريكيون نلاحظ أنها جميعا تهتم بتوطيد العلاقة الإستراتيجية مع منطقة دول الخليج العربي وذلك بغية سد احتياجاتها النفطية فضلا على أن الخليج العربي يعتبر بمثابة سوق استهلاكي للصناعات الأمريكية والتي توفر لها عوائد نقدية وبالتالي فان ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية من أموال مدفوعة لدول الخليج العربي يعود لها سلعا وخدمات استهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي المجال الأمني تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية بالغة في السياسة الأمريكية لنشر قوتها في دول العالم الثالث والتسلط على منطقة الشرق الأوسط، عن طريق تشكيل قوة الانتشار السريع. حيث اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في داخل منطقة الشرق الأوسط على العراق ودول مجلس التعاون لتحقيق التوازن مع إيران في فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية[1].

ولم يتوقف اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية عند هذا الحد، بل انتقل إلى مرحلة جديدة تتمثل في الوجود العسكري والمباشر في منطقة الخليج؛ حيث أن مضمون إستراتيجية السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج هو توفير مصادر الطاقة بالدرجة الأولى ومنع أي قوة معادية سواء من داخل المنطقة أو خارجها بالسيطرة على منابع النفط والطاقة.

وقد اختبر مضمون هذه الإستراتيجية بشكل حي في أزمة أوت عام 1990 حيث رفضت الولايات المتحدة سيطرة صدام حسين على حقول النفط في الكويت وتهديد المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي تحتوي على اكبر حقول النفط في العالم، والتزمت بالدفاع عن المنطقة بما في ذلك التدخل العسكري. حيث تقوم هذه الإستراتيجية على ثلاث (03) مكونات رئيسية تتمثل في إيجاد قواعد عاملة رئيسية في قلب منطقة الخليج العربي أي في كل من قطر والبحرين ومحيطها المتمثل في الأردن وباكستان وجيبوتي وإسرائيل وتركيا وغيرها فضلا عن توفير مواقع العمليات الأمامية في مياه الخليج والعراق وبحر العرب وحتى أفغانستان، وأخيرا تأمين وجود المواضع الأمنية التعاونية في المنطقة مثلا في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومصر[2].

[1] - كشك أشرف، أمن الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، جانفي 2004، على الموقع الالكتروني:
http://www.digital.org.eg/articlesaspx?serial=22040&eid=4979، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12، وقت الاطلاع: 18:44.

[2] - آل رشيد حمد بن محمد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011، ص 232.

وقد بدأت السياسة الأمريكية في مرحلة الوجود العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة فعلية منذ حرب تحرير الكويت من العراق عام 1991 عن طريق التواجد العسكري الفعلي في شكل قواعد عسكرية، واتخذ هذا الوجود شكل اتفاقيات أمنية ودفاعية ثنائية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب القدرات الاقتصادية والقوة العسكرية التي تملكها أمريكا الأمر الذي دفعها إلى وضع عدة استراتيجيات من أجل تكريس هيمنتها لاسيما بعد تحديد الرؤساء الأمريكيين للمبادئ والسياسات التي تنظم علاقتهم تجاه منطقة الخليج بدءا من[1]:

أ- مبدأ نيكسون والوكلاء المحليين؛ حيث يقوم هذا المبدأ على أساس اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الخليجية نفسها لحماية المصالح الأمريكية.

ب- مبدأ كارتر؛ وقد تضمن هذا المبدأ إنشاء قوة التدخل السريع لحماية أمن الخليج.

ت- مبدأ ريغن؛ قام على سياسة الإجماع الاستراتيجي لتحقيق استقرار الخليج وأمنه.

ث- مبدأ بوش الأب وكلينتون؛ استهدف مبدأهما إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم في الخليج لضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق، والحفاظ على حرية الملاحة والإمدادات النفطية للولايات المتحدة وحلفائها.

ج- مبدأ بوش الابن؛ وقد تضمن هذا المبدأ شن الحرب الإستباقية كأسلوب وقائي لحماية أمن الخليج عن طريق تواجد عسكري مباشر في المنطقة دون الاعتماد على وسطاء آخرين والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية أو دولية تهدد مصالح بلاده في الخليج، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة حكم بوش الابن في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008، إلى تكوين سياسة إستراتيجية تحدد فيها دورها الفعال في تحقيق امن دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الدولي بما يخدم مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط وقد استمرت هذه الإستراتيجية القائمة على مبدأ القوة لتحقيق المصالح على مر العقود لضمان نجاح سياستها الخارجية وذلك خلال احتلالها للعراق في الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2014.

وفي مقابل ذلك تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى هذه الإستراتيجية على أنها تمثل مصلحة وفرصة للاستفادة من القوات الأمريكية من حيث تحديث جيوشها وتوفير الأمن ضد التهديدات الكبرى كما أن الولايات المتحدة

[1] - القطاونة غفران سميع، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، السنة الجامعية 2006، ص 12.

تضغط على هذه الدول من اجل توفير متطلبات تنفيذ إستراتيجيتها مثل تخزين المعدات وتأمين حقوق العبور بكل أنواعه وعمليات الإسناد، بل الأكثر من ذلك توفير المجال لإنشاء مراكز القيادة والسيطرة الأمامية مثل نقل القيادة الوسطى من فلوريدا إلى قاعدة السيلية في قطر[1].

وفي سنة 2017 دخلت العلاقة الأمريكية الخليجية مرحلة جديدة بوصول إدارة الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" إلى السلطة حيث تميزت هذه المرحلة بنوع من الاختلال والقلق من تصريحات الرئيس ترامب خلال حملته الانتخابية والمائة يوم الأولى في البيت الأبيض منذ 2017/01/20 وتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من الوضع المستقبلي للعلاقة الأمريكية الخليجية خاصة العسكرية، لكن بوصول ترامب إلى السلطة أكد من خلال تواصله مع الملك سلمان بن عبد العزيز على استمرار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والخليج وأهمية التعاون ضد الإرهاب وخاصة داعش والتعاون تجاه الأزمة السورية والتهديد الإيراني[2].

2. مضامين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:

لطالما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في الحديث كثيرا عن مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وقد وضحت توجهاتها السياسية تجاه هذه المنطقة التي تتشكل لهدف مهم هو تحقيق مصالحها جمعاء، فهي سياسة لا يعنيها بشكل مباشر أمن الآخرين ومصالحهم إلا بقدر ارتباطهم بها وتحقيقهم لمصالحها وهي تهتم بسياسة استعراض القوة على هذه الدول بقصد الاحتفاظ بقوتها وزيادتها لإظهار حماية دول المنطقة لها.

فمن ناحية تعتبر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج هي نتيجة وانعكاس لسياساتها الداخلية بفعل القوى الصهيونية ذات النفوذ العالي، ولا يمكن إنكار تأثير تلك القوى الصهيونية ذات النفوذ العالي، ولا يمكن إنكار تأثير تلك القوى النافذة في القرار الأمريكي بسبب جودة الاستقراءات اليهودية للتاريخ وهي أكثر من قراءة العرب والمسلمين[3].

---

[1] - آل رشيد حمد بن حامد، المرجع السابق، ص 233.

[2] - قشقوش محمد، محطات و 3 منعطفات في تاريخ العلاقات الخليجية –الأمريكية (ترامب يبدد سياسة الغموض ويصنف منطقة الخليج جزءا من الأمن القومي الأمريكي)، على الموقع الالكتروني:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=4124:&Itemid=172&option=comç=-content، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، وقت الاطلاع: 21:15.

[3] - جرجيس فواز ، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصفها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 13.

ومن ناحية أخرى فإن الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج في الوقت الراهن، لا تختلف عن تلك الأهداف المعروفة في الأدبيات الإستراتيجية التي صيغت منذ الحرب الباردة وقد تضمنت هذه السياسة التأكيد على أهمية المنطقة استراتيجيا واقتصاديا[1]، والتعاون مع السعودية وإيران وتوسيع العلاقة معها وعدم التدخل في شؤون المنطقة الداخلية وتشجيع التعاون الإقليمي لتحقيق السلام، فضلا عن تشجيع مسألة التبادل في مجال الخدمات والبضائع والتكنولوجيا.

والقيام بمساندة ودعم الحلفاء والدول الصديقة في المنطقة لتحقيق الأمن وهي المهمة التي طرحت بعد الحرب العالمية الثانية، وعرضت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على دول المنطقة المساعدة الاقتصادية والعسكرية لكن واجه العرض الأمريكي مشاكل من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ارتباطها بالاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين كما أن هذه المهمة مشتقة من إستراتيجية التوازن عبر الشاطئ التي تقضي بدعم الحلفاء في المنطقة القادرين على حماية مصالح الولايات المتحدة، ولا تتدخل هذه الأخيرة إلا في حالة فشل حلفائها في احتواء التهديدات الأمنية لكن التغير الذي طرأ على هذه الإستراتيجية هو أنه بعد أزمة أوت 1990 أصبحت هذه الأهداف الإستراتيجية قديمة فقد تم تحديثها بما يخدم مصالحها في تحقيق أمن دول مجلس التعاون الخليجي وقد حددت القيادة الأمريكية هذه الأهداف والمتمثلة فيما يأتي[2]:

أ- تعزيز الأمن الإقليمي وضمان استمراره، خاصة فيما يتعلق بالنظام الخليجي الإقليمي الممثل في مجلس التعاون الخليجي وهذا يعني أن الولايات المتحدة تضطلع بمهمة توفير الدعم السياسي للحكومات في المنطقة والدعم العسكري لردع التهديدات القائمة والمحتملة وسواء كانت من قبل دول أو من قبل جماعات إرهابية.

ب- العمل على ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق في المنطقة دون عوائق، خاصة فيما يتعلق بموارد الطاقة وأسواق البنية التحتية والإنشاء والتطوير في دول مجلس التعاون على وجه الخصوص وقلب السوق الخليجي هو المملكة العربية السعودية بحكم حجم الموارد الضخمة التي تتوفر عليها.

[1] - انظر: غفران سميع القطاونة، المرجع السابق، ص 39.

[2] - آل رشيد حمد بن محمد، المرجع السابق، ص 234 وما يليها.

ت- تنفيذ العمليات التي من شأنها أن تحافظ على حرية وأمن الملاحة البحرية خاصة فيما يتعلق بحرية العبور عبر المضايق الرئيسية في الخليج وبحر العرب وحماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات والمصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة تلك المتعلقة بشركات التنقيب عن النفط وتسويقه وشركات الإنشاء والتعمير والحقيقة أن الشركات النفطية هي امتداد للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين أي تاريخ اكتشاف النفط في المنطقة، على اعتبار أن السياسة الأمريكية هي قائمة على حماية مصالحها النفطية ضد التهديدات المختلفة[1].

المحور الثاني: الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية

في هذا المحور سنركز على دراسة الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية، حيث أن هذه الآفاق لا تتحدد إلا عن طريق البحث في مرتكزات العلاقة الثنائية (الأمريكية –الخليجية) والتي تقوم على العديد من الثوابت والمتغيرات وانعكاسات هذه الأخيرة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد الذي تميز بفرض الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على العالم، وقد شكلت هذه المرتكزات تحديا يهدد استمرارية العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لتضارب المصالح الإستراتيجية بين الطرفين (أولا).

وعليه لابد من البحث في وسائل تؤدي إلى تطوير هذه الروابط عن طريق دراسة آفاق تعزيز العلاقات الأمريكية –الخليجية ، فلا بد من تطوير وتعزيز هذه العلاقة الثنائية في العديد من المجالات لاسيما في المجالين الأمني والاقتصادي، باعتبار أن العلاقة تعبر مكسبا لكلاهما وتخدم بصفة مصالحهما في الوقت الحاضر وستبقى في المستقبل نقطة تركيز أساسية للسياسة الأمريكية عن طريق تبني خطط واستراتيجيات جديدة لتطوير آفاق العلاقة الأمريكية – الخليجية (ثانيا)، وسيتم التفصيل في المسائل تباعا في النقاط الموالية:

أولا: مرتكزات العلاقة الثنائية (الأمريكية –الخليجية) وانعكاساتها على المستويين الإقليمي والدولي

[1] - أنطواني زيني، تأثيرات السياسة الأمريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية "في الخليج: تحديات المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2005، ص 159.

تقوم مرتكزات العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون لخليجي على العديد من الثوابت والمتغيرات التي كان لها تأثير على المستويين الإقليمي والدولي بسبب آليات النظام الدولي الجديد الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط النظام السوفييتي وتحديات هذه العلاقة بعد امتلاكها للقوة، كما لابد من تحدد الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة بين الطرفين عن طريق تعزيز هذه الروابط ورسم خطط إستراتيجية مستقبلية لتطويرها في كافة المجالات.

1. الثابت والمتغير في إستراتيجية العلاقة الأمريكية –الخليجية على مستوى حقل العلاقات الإقليمية والدولية:

شكّل انتهاء الحرب الباردة العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، وقد أثرت هذه المتغيرات بشكل كبير على الإستراتيجية الأمريكية في العالم بشكل عام وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، ذلك أن التغيير الذي طرا على مستوى المناطق الإقليمية وفي مقدمتها الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب آليات النظام الدولي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية وسقوط النظام السوفييتي وامتلاكها للقوة باعتبارها من أكبر الدول الصناعية فضلا على قدرتها في التحكم بالتفاعلات الداخلية والخارجية للمنطقة، وقد برزت هذه الإستراتيجية الجديدة بعد نجاح الإدارة الأمريكية في أحداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية 1991[1].

حيث أن التغيير في كل رئاسة أمريكية جديدة أصبح إشكالا على مستوى حقل العلاقات الدولية، ويُعزى بعض من هذا الإشكال إلى طبيعة الأفكار الفلسفية والتنظيرات السياسية لكل رئيس أمريكي منتخب ليس باتجاه بنية المصالح والمكاسب السياسية والاقتصادية التي يفترض العمل على تحقيقها إبان رئاسته فحسب، وكذلك تجاه السياسة الخارجية الأمريكية وما تفرضه من إعادة توزيع الأدوار ومهام القوى الدولية المؤثرة لتحقيق تلك المصالح والمكاسب، ورغم تباين السياسات والمبادئ التي إتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط ومنقطة دول مجلس التعاون الخليجي تحديدا فإن هناك اتفاق على المصالح الأساسية التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها في منطقة الخليج العربي.

[1] - حارث قحطان عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة 2، العراق 2010، ص 309.

حيث شهدت العلاقة الأمريكية –الخليجية نوعا من الثبات والتقارب في فترة إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، وترتب على السياسية الخارجية لكل منهما تحولا في توجهاته صوب الآخر والمزيد من التوافق في عدد الملفات المهمة على المستويين الإقليمي والدولي[1]:

فعلي المستوى الإقليمي يرى الباحث "أنطوان زيني" أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج لازالت تواجه العديد من المشاكل التي تعوق فعاليتها في العمل ذلك أن العلاقة الخليجية الأمريكية مازالت متأثرة بطريقة أو بأخرى بالقضايا الإقليمية مثل القضية الفلسطينية التي هي قضية جوهرية للعرب وأن التعاون الأمني بين الجانبين يتأثر بشكل مستمر بهذه القضية؛ سواء بتأثير من إسرائيل أو بتأثير من دول مجلس التعاون الخليجي[2]، كما أفرزت التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة العديد من التباينات الواضحة في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي خاصة في توجهاتها لدعم أطراف معينة على حساب الأخرى.

حيث شهدت علاقات قطر مع بعض الدول العربية تراجعا ملحوظا بعد ثورات الربيع العربي وما عرفته مرحلة حكم الأمير "تميم بن حمد آل ثاني" في صيف عام 2013 والجفاء بين قطر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بسبب طريقة عمل الدوحة بعد أحداث الثورات الشعبية وتقديمها الدعم المادي والدبلوماسي للتيارات الإسلامية في الشرق الأوسط، فمن ضمن أسباب الأزمة الخليجية في 2017 هو دعم قطر للإسلاميين الذين استطاعوا تحقيق مكاسب سياسية في بعض الدول، هذا بالإضافة إلى أن قطر أتاحت الحماية للكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق لمصر محمد مرسي أحد قادة الجماعات المصنفة بأنها إرهابية من طرف الإمارات والسعودية[3].

هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الخليجي في التعامل مع القوى الدولية، بحيث نجد محورين يتقاسمان العلاقات مع دول الاتحاد وهما محور الولايات المتحدة وبريطانيا والذي تصطف معه السعودية

---

[1] - الراشد أميرة، العلاقات الخليجية الأمريكية عام 2018: التوافق والتباين والتحديات، على الموقع الالكتروني: http://araa.sa/index.php?view=article&id=4359:324231&Itemid=172&option=com_content، تاريخ الاطلاع: 2019/09/20، وقت الاطلاع: 07:35.

[2] - أنطواني زيني، المرجع السابق، ص ص 69-167.

[3] - أقاري سالم، الأزمة الخليجية 2017 بين السياسة العربية والمواقف الدولية، مجلة تحولات، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2018، ص 155.

في المنطقة ومحور إيران وتركيا الذي تتعامل معه قطر[1]. والمطالبة المقدمة من طرف دول المقاطعة دليل على ذلك بحيث طلب من قطر قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني الموجود في أراضيها والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران، وكذلك إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة ووقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة الأمريكية كيانا إرهابيا.

بهذا الوصف والتحليل لنمط الأزمة الخليجية –القطرية على المستوى الإقليمي، فإن هذه الأزمة لم تصل إلى حلول عادلة على الرغم من التحركات الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدت الزيارات الأمريكية إلى حالة من الجمود وشكلت الأزمة درسا لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فاسحة المجال أمام البيت الأبيض لتحقيق أمر كانت بحاجة ماسة له لاستعراض استراتيجياتها السياسية الخارجية وبسط نفوذها على مستوى الساحة الدولية، وشكلت مقاربة ترامب فرصة ترميم أواصر العلاقات مع حليف إقليمي تقليدي هو السعودية وإطلاق الجهود لمواجهة الإرهاب والسعي للتأثير على عملية السلام الإسرائيلية –الفلسطينية[2]، ولكن يبدو أن منطقة الشرق الأوسط صعبة ومعقدة ومنها منطقة الخليج العربي بنظر الأمريكان إذ واجهت إدارة أوباما صعوبات فيها، واليوم إدارة ترامب تواجه إشكاليات أيضا في إيجاد موقف عربي موحد في مواجهة التحديات ومنها تنظيم داعش الارهابي.

أما على المستوى الدولي تُعد أحداث 11 سبتمبر 2011 نقطة حاسمة في إعادة صيغة الإستراتيجية الأمريكية في العالم الإسلامي بشكل عام ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص واعتبرت هذه الأحداث بمثابة محطة عبور بين نظامين دوليين مختلفين؛ من نظام ما بعد الحرب الباردة إلى النظام الجديد أو ما يسمى "بنظام الحرب على الإرهاب" والذي افرز واقع القوة العسكرية كقوة تضبط الأوضاع بما يتناسب والمصالح الأمريكية في توسيع رقعة هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

[1] - ثابت عبير عبد الرحمن، الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة: فلسطين، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الإقليمي، ماي 2017، ص 06.

[2] - انظر: الزبدي مفيد، المرجع السابق، ص 61.

فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 كمتغير أساسي ومؤثر في إستراتيجية العلاقة الأمريكية –الخليجية حيث أن هذه الأحداث مكنت من السيطرة الأمريكية على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، كما أعادت منطق الأمن الواقعي كأسبقية على الأمن الإنساني في العلاقات الدولية[1]، وهو ما كانت تحتاجه إدارة بوش لتطلق مشروعها الاستراتيجي القائم على تنفيذ أجندة السياسة الخارجية بواسطة الحر، مع عدم إهمال لدور المحافظين الجدد في هذه السياسة وكان عزم أمريكا واضحا آنذاك في إسقاط نظام صدام حسين في إطار قيامها بتغييرات جذرية في إستراتيجيتها لأن الرهانات الإقليمية في منطقة الخليج دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمال القوة من أجل فرض سياسات نابعة من المخاطر تخدم مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط.

2. التحديات التي تواجه استمرارية العلاقة الأمريكية –الخليجية:

إن السمات التي تميز الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجعل منها منطقة إستراتيجية رئيسية بالنسبة لأمريكا، وهو الأمر الذي يجعلها تواجه العديد من التحديات من أجل استمرارية هذه العلاقة، حيث عبر المفكر الأمريكي "فرانسيس فوكوموبا" عن هذه الرؤية بأن الصراع الحالي ليس معركة ضد الإرهاب ولا ضد الإسلام بوصفه دينا وحضارة ولكنه صراع ضد الفاشية الإسلامية أي العقيدة الأصوالية الغير متسامحة والتي تقف ضد الحداثة، هذه الرؤية للتهديدات المتمثلة بالإرهاب ليست حالة فردية وقليلة العدد بل منظمات تهدد الوجود الأمريكي أينما كان[2].

بيد أن أحداث 11 سبتمبر شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقود حملة كبير ضد المسلمين وهي الأكثر شدة وتأثيرا في الحركات الإسلامية وتم الربط بين هذه الحركات ب 11 سبتمبر[3]، وبالتالي سارعت تلك الأمور بدعوة الرئيس الأمريكي بوش الابن لخوض حروب صليبية ضد المسلمين وأسماهم بالإرهابيين وكانت هذه الدعوة تعبيرا صريحا عن مشاعر الحقد والكراهية ضد الإسلام وقد تم وضع هذه الحركات الإسلامية على قائمة الجماعات الإرهابية وما تلى ذلك من إعلان الحرب على بعضها والتضييق على أخرى ومصادرة أموالها.

[1] - باسماعيل عبد الكريم، السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة –جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2012، ص 294.

[2] - حارث قحطان عبد الله، المرجع السابق، ص 313.

[3] - انظر: عبد الرحمن محمود موسى، الحملة الأمريكية: محاربة الإرهاب أو توطيد الهيمنة، صحيفة الهاتف العربي، العدد 34، أوت 2003، على الموقع الالكتروني: www.sakker.org/arabic/books/htm، تاريخ الاطلاع: 2019/09/25، وقت الاطلاع: 19:24.

ويندرج أيضا في مضمون التحديات التي تواجه العلاقة الأمريكية –الخليجية الأهداف الإستراتيجية لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في مكافحة وإعاقة القوى المناوئة والمهددة للمصالح الأمريكية ولعل أهم القوى التي رأت أمريكا فيها تهديد هي العراق وإيران، وقد استطاعت تحقيق جانب من أهدافها في هذا المجال عندما تم الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 وما يعنيه من هدف أمريكي بأن يكون العراق محورا للإستراتيجية الأمريكية الموجهة للعالم العربي، أما بالنسبة لإيران فقد أدرجتها أمريكا ضمن ما أسمته "محور الشر" وبذلك غدت إيران من القوى الراديكالية ذات المواقف المهددة للأمن والسلام العالمي بقصد تهديدها للمصالح الإستراتيجية لأمريكا[1].

وهنا يلعب الخليج العربي دورا حاسما بما أنه مركز الجاذبية التاريخي والثقافي للعالم الإسلامي، فإن الخليج العربي جبهة رئيسية ضد الإرهاب وبالنظر إلى خليط من الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فإن بعض العناصر الهامشية في المجتمعات الخليجية من المحتمل أن تؤدي دور منتجي ومصدري الإرهابيين المجندين وتوفر التمويل ومواقع التدريب وإعادة التعزيز الإيديولوجي[2]. ويعترف المحللون الأمريكيون بأن بعض الاختيارات الإستراتيجية الأمريكية السابقة والراهنة في الخليج العربي والمناطق المحيطة إما ساهمت في صعود أو في تفاقم شبكات الإرهاب، ومن المؤكد أن وضع أمريكا للقوات العسكرية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي يؤمن إمداداتها من النفط وهو الأمر الذي يجعلها تساهم في إبقاء واستمرار العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعمها سياسيا وعسكريا لخدمة مصالحها الإستراتيجية.

كما يخلق الدعم المستمر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني "إسرائيل" العديد من التداعيات التي تؤثر وتهدد استمرارية العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، لأن أمريكا تدعم إسرائيل دبلوماسيا وعسكريا وتحافظ على أمنها وقوتها باعتبارها هدفا استراتيجيا مرتبطا مرتبط بمصلحة أمريكا وهو الأمر الذي يتعارض مع مبادئ دول التعاون الخليجي التي تدعم القضية الفلسطينية في العالم العربي الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي باعتبارها قضية كل العرب.

[1] - فرجاني نادر، احتلال العراق بين أداعات التحرر ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 293، بيروت 2003، ص 12.

[2] - كورب لورنس، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات 101، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي 2006، ص 16.

حيث نجد أن لدول الخليج العربي أهمية مركزية في هذا المسعى بسبب موقعها التاريخي والثقافي والجغرافي في العالم الإسلامي، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكبت الكثير من الأخطاء في عجزها عن التوسط في النزاع الإسرائيلي –العربي، فقد أسهم بعض القادة في المنطقة في تفاقم هذه المشكلة ومن المرجح أن يثبت حل هذا النزاع على أنه شرط رئيسي لتحقيق صلح دائم بين الغرب والعالم العربي ولكن الحل الناجح يتطلب من دول العالم وعلى رأسهم دول مجلس التعاون الخليجي أن تُخوّل الدخول في هذا الحل والمشاركة فيه[1].

ثانيا: آفاق تعزيز العلاقات الأمريكية –الخليجية

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر وستبقى في المستقبل نقطة تركيز أساسية للسياسة الأمريكية فلا بد من تطوير وتعزيز هذه العلاقة الثنائية في العديد من المجالات لاسيما في المجالين الأمني والاقتصادي، باعتبار أن العلاقة بين الطرفين تعبر مكسبا لكلاهما وتخدم بصفة خاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

1. تعزيز الروابط الأمريكية -الخليجية في المجالين الأمني والاقتصادي:

تتشارك الحكومة الأمريكية مع مجلس التعاون الخليجي في المجالين الاقتصادي والأمني بعدد من الأساليب المختلفة، ما يعزز في بعض الأحيان تماسك دول مجلس التعاون الخليجي ويعتمد في أحيان أخرى نموذج المحور من أجل متابعة ترتيبات فردية مع الدول الأعضاء وفي المجال الاقتصادي كانت المشاركة الأمريكية في المقام الأول ثنائية الأطراف على الرغم من تحول تدريجي باتجاه التعامل مع مجلس التعاون الخليجي كمجموعة.

حيث كانت المقاربة المتعددة الأطراف في المجالين السياسي والأمني واضحة في عرض وزير الدفاع السابق "تشاك هاغل" في منتدى حوار المنامة المنعقد في شهر ديسمبر من العام 2013 حيث صرح بأنه "يتوجب على الولايات المتحدة العمل مع مجلس التعاون الخليجي بأسلوب منسق وأن مقاربة تعدد الأطراف هي الإجابة الفضلى"[2]، أما القرار الأمريكي لمنح دول مجلس التعاون الخليجي هو قدرة تشبه قدرة منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو NATO" أو الاتحاد الإفريقي "Africain Union" على شراء الأسلحة كتكتيل فهو مثال على السياسات الأمريكية التي تدعم تماسك مجلس التعاون

[1] - كورب لورنس، المرجع نفسه، ص 18.

[2] - تشاك هاغل "Chuck Hagel"، خطاب تم إلقاؤه في منتدى حوار المنامة، البحرين، 7 ديسمبر 2013.

الخليجي -وفي الواقع قد يكون سباقا لرؤية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي للمنظمة-. وبالمثل يعزز التشجيع والدعم الأمريكي لمجلس التعاون الخليجي من أجل دمج أنظمة الدفاع الصاروخي التابعة له الاتجاهات نحو التماسك[1].

وقد تم صياغة إعلان أوباما عن الالتزام الأمريكي بأمن الخليجي ضد التهديدات الخارجية بمصطلحات إقليمية وليس بمصطلحات ثنائية الأطراف ويشكل ذلك مثالا آخر على تأييد السياسات الأمريكية للتعاون الإقليمي، وأخيرا تعزز التدريبات المتعددة الأطراف أيضا التشغيل البيني لجيوش مجلس التعاون الخليجي على الرغم من التحذير من أنها تضم في كثير من الأحيان عناصر من خارج مجلس التعاون الخليجي في محاولة لتطوير هيكلية أمنية إقليمية تكون أوسع من تلك الخاصة بمجلس التعاون الخليجي.

وبالتحليل الواقعي للموقف السياسي والأمني العربي –الخليجي في هذه المرحلة الحرجة يقتضي الموقف إعادة مراجعة المنظومة الأمنية والسياسات الجيوسياسية وما صاحبها من اتفاقيات أمنية حمائية مع الدول العظمى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وبتقييم إستراتيجية الشراكة الأخيرة ما بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، أمكن رصد بعض المؤشرات التي تدل على بقاء منطقة الشرق الأوسط ضمن المناطق المركزية في اهتمامات الإدارة الأمريكية الجديدة -ترامب- لتحقيق بعض من توازن القوى في المنطقة[2]، مع الرهان على دور دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا كركيزة في استقرار منطقة الشرق الأوسط المضطربة في وقت انهارت فيه سلطات كثيرة من الأنظمة في المنطقة الأمر الذي يفرض على الإدارة الأمريكية بناء علاقة جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره مركز استقرار المنطقة، فضلا عن قدرتها على التأثير في دول مجاورة لم يعد فيها وجود لحكم حقيقي كما هو الحال في العراق –سوريا – اليمن.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية لأمريكا مع الشركاء في دول مجلس التعاون الخليجي، اعتمدت الولايات المتحدة بشكل نموذجي مقاربة ثنائية الأطراف، وقد كان هذا الميل واضحا بشكل خاص خلال إدارة جورج دبليو بوش " George w. Boush" التي أجرت مفاوضات بشأن سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الأطراف مع دول فردية من مجلس التعاون الخليجي، بدلا من اتفاقية واحدة متعددة الأطراف، ففي البداية وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة مع البحرين

[1] - انظر: مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانيل، أوجليتري كورداي، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة راند، كاليفورنيا 2016، ص 60 وما يليها.

[2] - الراشد أميرة، المرجع السابق.

في سنة 2004 ومع عمان في سنة 2006[1]، كما أبرمت ست "06" اتفاقيات في إطار عمل التجارة والاستثمار " trade and investment framework agreements -TIFAS-"، مع كل واحدة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وفي إشارة أخرى إلى نموذج المحور والفروع سمحت الولايات المتحدة لعدد من صناديق الثروة السيادية في الخليج شراء حصص في شركات تصنيع ومؤسسات مالية ومشاريع عقارية أمريكية على أساس ثنائي الأطراف.

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة إبرام عدة اتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار تعزيز الروابط في المجال الاقتصادي بين الطرفين، ومن بين هذه الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف نجد اتفاقية السماء المفتوحة "Open Skye" للخطوط الجوية من مجلس التعاون الخليجي ككل، العمل بشكل حر نسبيا ضمن الولايات المتحدة حيث دخلت حيز التطبيق في الفاتح من شهر جانفي سنة 2002 وتضم حاليا 32 دولة حيث تسمح هذه الاتفاقية بوجود طائرات مراقبة غير مسلحة للاستكشاف في أجواء الدول المشتركة في الاتفاقية، رغم أن هذه السياسة تواجه الهجوم من الخطوط الجوية التي تحمل العلم الأمريكي[2].

كما أبرمت الولايات المتحدة في عام 2012 اتفاقية إطار العمل للعام "Framework agreement" المصممة لزيادة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي، على الرغم من أن نص اتفاقية إطار العمل يشمل بندا ينص على أن "الاتفاقية لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على صلاحية الولايات المتحدة للاضطلاع بنشاطات ثنائية الأطراف مع الدول الأعضاء الفردية في مجلس التعاون الخليجي... أو إبرام اتفاقيات ثنائية الأطراف مع الدول الأعضاء الفردية في مجلس التعاون الخليجي"[3].

2. مستقبل العلاقة الإستراتيجية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي:

تقتضي سياسة دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات والنزاعات الإقليمية والدولية، فضلا عن تسارع وتيرتها الأمنية والاقتصادية وما أسفرت عنه من توازنات قوى جديدة في المنطقة، إحداث الكثير من المقاربات لآليات الحراك الإقليمي والتحالف الدولي والشركاء الاستراتيجيين بقصد المواجهة المثلى لحالات الانفلات الأمني وقضايا الإرهاب في المنطقة.

---

[1] - مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانيل، أوجليتري كورداي، المرجع السابق، ص 63.

[2] - اتفاقية السماوات المفتوحة، على الموقع الالكتروني: https://ar.m.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 09:08.

[3] - مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانيل، أوجليتري كورداي، المرجع السابق، ص 63.

حيث يتضح لنا أن المنطقة العربية تعاني من انحسار في قدرتها التضامنية ومن تناقض بين مصالحها القطرية والقومية وتنافر في نظام الأولويات والتحديات فيها وتحمل دول مجلس التعاون الخليجي التي هي جزء حيوي من المنطقة العربية هذه الإشكاليات في سياساتها العامة بالإضافة إلى أن قدراتها البشرية عاجزة عن ضمان أمنها دون اللجوء إلى قوة إقليمية أو دولية، وقد تبين للمهتمين بقضايا الأمن والإستراتيجية أن النظام الإقليمي العربي لم يعد يتماشى مع التغيرات الدولية الجديدة وتتجه القوى الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة شبه كاملة للنظام العربي لصالح المشروع الشرق أوسطي في محاولة لتوليد جغرافية مصالح اقتصادية بدلا عن الجغرافية السياسية التي تستبعد الانتماء القومي والمصلحة القومية وتوازن القوى العربية الإستراتيجية[1].

ولتطوير آفاق العلاقة الأمريكية –الخليجية مستقبلا لابد من تعزيز الشراكة بين الطرفين عن طريق تبني خطط واستراتيجيات جديدة في التعامل مع الحليف الأمريكي لتضعها في موقف الشريك المكافئ في نطاق توزيع المهام العسكرية والأمنية في المنطقة، وفي نطاق تبادل المصالح الاقتصادية والتوظيف الأمثل لمجموعة المنافذ البرية والبحرية وان كان ذلك يعني تعزيز الجبهة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي وإجراء توافق واسع بين دول المجلس على نحو يتسم بالشفافية والديمومة، لتكوين شراكة حقيقية وفاعلة في العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية، على أمل أن يقود هذا التوافق بين الطرفين إلى تحقيق نوع من التوازن بين القوى على الساحة الإقليمية وحتى الدولية.

وفيما يتعلق بتطوير العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا أيضا، هناك أهمية خاصة في بناء العلاقات الشخصية مع زعماء الخليج لأسباب ترتبط بالثقافة والتقاليد المحلية وفيما يخص شركاء أمريكا الخليجيين يمكن فهم العلاقات الوثيقة كونها تعزز نفوذ الولايات المتحدة على سياسة الخليج ومن شأن التعهدات التالية أن تساعد على تحقيق أقصى قدر من التعاون الاستراتيجي، وتتمثل هذه التعهدات في منح العلاقات الشخصية الأولوية على مستوى القيادة حيث تكتسي هذه العلاقات أهمية خاصة مع المحورين السياسيين الرئيسيين في المنطقة أي الرياض وأبو ظبي.

[1] - المسفر محمد صلاح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 09، جامعة قطر، 1998، ص ص 23-24.

فضلا عن ألفاظ على الاتصال المستمر بين الطرفين خلال الأوقات الجيدة والصعبة حيث أن قرار الإدارة الأمريكية بعدم إدماج الشركاء العرب منذ بدء العملية السياسية التي تمخضت عن إبرام اتفاق نووي مع إيران آنذاك جرحا مفتوحا في الخليج، إضافة إلى ذلك استخدام تكتيكات بين أمريكا ودول الخليج تقوم على "الثواب بدلا من العقاب" حيث يجب السعي إلى تشجيع السياسات الإقليمية المواتية لمصالح الولايات المتحدة بشكل سري عن طريق المفاوضات بدلا من التخويف والتهديدات، وشركاء الولايات المتحدة ينتهجون سياسات إقليمية محددة لضمان درجة معينة من الأمن أو مصالح أساسية أخرى وبالتالي يعتبر الطلب إليهم بالتخلي عن سياسة قائمة على المصالح أمرا مهما[1].

وهنا يمكن القول أن الكثير من خبراء السياسة الدولية والمحللون الإستراتيجيون يرون أن أولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا للسنوات المقبلة تتجلى في ترسيخ وتثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم عموما وعلى الشرق الأوسط خصوصا وتحذير سياسة القطب الواحد لاسيما بعد ظهور مؤشرات تململ عالمي من سيطرة القطب الواحد على السياسة الدولية حيث تتعالى الأصوات من مناطق شتى من العالم من أجل تصحيح الخلل القائم في ميزان العلاقات الدولية.

وعلى الرغم مما يثار من جدل حول مستقبل التواجد العسكري الأمريكي وخيارات البقاء أو الانسحاب إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على استمرار الوجود العسكري في المنطقة إلى أجل غير محدد بسبب أهمية المنطقة من الناحية الإستراتيجية كونها تمثل أكبر مخزون نفطي في العالم لاسيما بعد التأكد من أن مخزون النفط سينفذ في بقية دول العالم بعد حوالي 12-15 سنة، في حين أن نفط الخليج سيستمر إلى ما يقارب المائة "100" عام، والإمساك بملف النفط في المنطقة واحتكار السيطرة على مخزونه وإنتاجه والتحكم في سياسات تسويقه وهذا الأمر هو أبرز محركات السياسة الأمريكية في السنوات القادمة ولن يتم التراجع عنه[2].

أما بخصوص الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات والتنظيمات الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي فإنها تركز على تدمير أي محاولة لإقامة نظام إسلامي أو تجربة إسلامية غير مرغوب فيها من قبل الولايات

[1] - انظر: العلاقة الأمريكية –الخليجية: إعادة بناء التحالفات ومواجهة التهديدات المحدقة، المركز الديموقراطي العربي، 2017/02/28، على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=44070K، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 05:30.

[2] - حارث قحطان عبد الله، المرجع السابق، ص 322 وما يليها.

المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق محاربة هذه التنظيمات باعتبارها تمثل عمق استراتيجي واقتصادي للجماعات والتنظيمات الإسلامية الجهادية الحاملة لشعارات "الدولة الإسلامية" أو "داعش"، وهذا يعني أنه يتطلب من القوة العسكرية الأمريكية أن تبقى في الوضع الهجومي النشط وعدم إهمال العمل الدبلوماسي في إيجاد دائرة كبيرة للتنسيق والتعاون الأمني والإستخباري مع حلفائها في المنطقة.

الخاتمة:

لقد شكلت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أهمية بالغة للعديد من الدول والقوى الإقليمية والدولية الطامحة لممارسة السلطة دور محوري في السياسة الدولية نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من سمات ومميزات خاصة وإمكانيات جيواستراتيجية تجعلها مختلفة عن القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، وسواء كان ذلك على مستوى الموقع الجغرافي أو على مستوى الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي، مما جعل دول الخليج تشغل حيزا أكبر من الاهتمام خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث ذاع صيتها في السياسة الدولية وعرفت بكونها مراكز بترولية تحاول أن تلعب دورا في تشكيل النظام الجديد في المنطقة.

وتوصلنا بخصوص دراسة موضوع إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) إلى النتائج الآتية:

1. يحتل الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي موقع مهم حيث لعب دورا إقليميا في العقود الأخيرة نظرا لارتباط منطقة الخليج بالوطن العربي ارتباطا عضويا ومصيريا بحكم التاريخ والجغرافيا والاقتصاد وبكل ما تحمله من مواجهات وتحديات باعتبارها تشكل عمق استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.
2. تمتد الاهتمامات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لأكثر ما يزيد عن نصف قرن، حيث عملت أمريكا على منع وقوع مضيق هرمز ومصادر النفط في يد قوى غير صديقة بغية تحصلها على مصادر الطاقة بأسعار معقولة وتأمين احتياجاتها النفطية وذلك بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة في

عام 1971 إذ لجأت إلى تغيير إستراتيجيتها وسياستها تجاه دول المنطقة بما يمكنها من كسب ولاء تلك الدول ويضمن لها تحقيق مصالحها الإستراتيجية، كما عملت أيضا على حماية وحفظ سيادة دول مجلس التعاون الخليج.

3. تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية اقتصادية إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي تتمثل في مصادر الطاقة، حيث تعتبر بمثابة نواة الإنتاج النفطي في العالم الذي تعتمد عليه العديد من القوى الدولية في العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما أدى إلى تعزيز العلاقة الإستراتيجية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي.

4. لقد شكلت العديد من الأحداث الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط كحرب أكتوبر واحتلال العراق وثورات الربيع العربي والأحداث الدولية كأحداث 11 سبتمبر متغير أساسي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حيث ساهمت في ظهور النظام العالمي الجديد، والذي ساهم بدوره في تسلط النظام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط عن طريق استخدامها المفرط للقوة العسكرية لتكون بذلك طرفا مباشرا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي خاصة بعد قيامها باحتلال العراق وتعزيز تواجدها العسكري، ودخولها في الحروب ضد العرب والإسلام والمسلمين تحت شعار الحرب على الإرهاب ليرتبط بذلك أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي ويصبح جزءا مكملا لتحقيقه.

نستنتج مما تقدم في مضمون الدراسة أن العلاقة الإستراتيجية بين أمريكا ودول الخليج قد قامت على العديد من الركائز وتطورت عبر فترات زمنية مختلفة بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية على حد السواء، فقد اكتسبت هذه العلاقة بين الطرفين هوية خاصة يجب وضعها تحت المجهر ودراستها بناء على عدة أبعاد متمثلة في رؤية أمريكا الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي ومدى تشابك المصالح بين الطرفين خاصة منها تلك المصالح التي تخدم أمريكا في المجال الاقتصادي والمتمثل في توفير مصادر الطاقة، ثم تعزيز آفاق هذه العلاقات الإستراتيجية مستقبلا على أرض الواقع في المجالين الأمني والاقتصادي فضلا عن تطوير هذه العلاقة الثنائية على كافة المستويات.

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أنطواني زيني، تأثيرات السياسة الأمريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية "في الخليج: تحديات المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2005.
2. بولوك جون، ترجمة دهام موسى، الخليج، مكتبة مؤمن قريش، ط 1، لندن 1988.
3. جرجيس فواز، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصفها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.
4. الحمد جواد، أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1997.
5. زروق جمال الدين، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، صندوق النقد العربي، الإمارات 2011.
6. الغنيم عبد الله يوسف، منافذ العراق البحرية، ط 1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994.
7. كوبال روبرت، ترجمة خليل علي مراد، سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي (الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة، الاحتواء)، السلسلة الخاصة 67، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة 1983.
8. كورب لورنس، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات 101، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي 2006.
9. مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانيل، أوجليتري كورداي، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة راند، كاليفورنيا 2016.
10. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية" أمن الخليج، الواقع، التحديات، آفاق المستقبل". سلسلة دراسات، أفريل 2005.

11.المرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت 1997.

12.هارولد براون، حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، السلسلة الخاصة رقم 70، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي.

ثانيا: المذكرات

1. حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
2. غفران سميع القطاونة، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، السنة الجامعية 2006.

ثالثا: الدوريات

1. أقاري سالم، الأزمة الخليجية 2017 بين السياسة العربية والمواقف الدولية، مجلة تحولات، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2018.
2. المسفر محمد صلاح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد،العدد 09، جامعة قطر، 1998.
3. باسماعيل عبد الكريم، السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة –جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2012.
4. تنيّره بكر مصباح، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 46، جامعة الكويت، نيسان 1986.
5. ثابت عبير عبد الرحمن، الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة: فلسطين، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الإقليمي، ماي 2017.

6. حارث قحطان عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة 2، العراق 2010.

7. الزبدي مفيد، العلاقات السعودية الأمريكية بين الشراكة والتأزم، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد مزدوج 72-73، جامعة بغداد، العراق 2018.

8. سعودي محمد عبد الغني، الخليج بين مستويات الوحدة وصراع القوى الأعظم –دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دارت الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، جامعة الكويت، تشرين الأول 1979.

9. فرجاني نادر، احتلال العراق بين أداعات التحرر ومطامح الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 293، بيروت 2003.

رابعا: المداخلات

1. الكيلاني هيثم، مفهوم الأمن القومي العربي، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الدار البيضاء- المغرب، جانفي 1996.

خامسا: التقارير

1. تشاك هاغل "Chuck Hagel"، خطاب تم القاؤه في منتدى حوار المنامة، البحرين، 7 ديسمبر 2013.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. اتفاقية السماوات المفتوحة، على الموقع الالكتروني: https://ar.m.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 09:08.

2. العلاقة الأمريكية –الخليجية: إعادة بناء التحالفات ومواجهة التهديدات المحدقة، المركز الديموقراطي العربي، 2017/02/28، على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=44070K، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 05:30.

3. الراشد أميرة، العلاقات الخليجية الأمريكية عام 2018: التوافق والتباين والتحديات، على الموقع الالكتروني: http://araa.sa/index.php?view=article&id=4359:324231&Itemid=172&option=com_content، تاريخ الاطلاع: 2019/09/20، وقت الاطلاع: 07:35.

4. عبد الرحمن محمود موسى، الحملة الأمريكية: محاربة الإرهاب أو توطيد الهيمنة، صحيفة الهاتف العربي، العدد 34، أوت 2003، على الموقع الالكتروني: www.sakker.org/arabic/books/htm، تاريخ الاطلاع: 2019/09/25، وقت الاطلاع: 19:24.

5. قشقوش محمد، محطات و 3 منعطفات في تاريخ العلاقات الخليجية –الأمريكية (ترامب يبدد سياسة الغموض ويصنف منطقة الخليج جزءا من الأمن القومي الأمريكي)، على الموقع الالكتروني: -Itemid=172&option=comç= http://araa.sa/index.php?view=article&id=4124:&content، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، وقت الاطلاع: 21:15.

6. كشك أشرف، أمن الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، جانفي 2004، على الموقع الالكتروني: http://www.digital.org.eg/articlesaspx?serial=22040&eid=4979، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12، وقت الاطلاع: 18:44.

II. باللغة الأجنبية:

1st- Les Ouvrages:

1. U S Department of Energy, Information Administration, international Energy Outlook 2004 "Washington, DS; GPO,2004".

2. Hussein Sirriyeh, US. Policy in the Gulf 1968-1977, after math of British withdrawal, London, 1984.